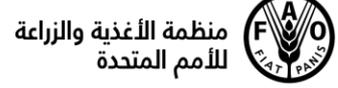


هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org
البند 2-16 من جدول الأعمال

CX/CAC 16/39/20

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية هيئة الدستور الغذائي

الدورة التاسعة والثلاثون، مقر منظمة الأغذية والزراعة الرئيسي
روما، إيطاليا، 27 حزيران/يونيو - 1 تموز/يوليو 2016

مشروع وحساب الأمانة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تقرير الحالة الخاص بالمبادرة اللاحقة البادئة في كانون الثاني/يناير 2016

حساب أمانة الدستور الغذائي-2 لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية

التقرير المرحلي الأول (كانون الثاني/يناير-حزيران/يونيو 2016)

أ- مقدمة

هذا التقرير هو التقرير المرحلي الأول بشأن حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد، وهو يشمل الأشهر الخمسة الأولى لعام 2016.

جاءت المبادرة اللاحقة لحساب الأمانة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (حساب الأمانة-2) إلى الوجود في 1 كانون الثاني/يناير 2016. وقد حوّل حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد التركيز من توسيع نطاق المشاركة في الدستور الغذائي إلى التركيز على بناء قدرات وطنية قوية وصلبة ومستدامة على المشاركة في الدستور الغذائي. وسوف يدعم حساب أمانة الدستور الغذائي ما يلي على مدار مدته البالغة 12 عاماً:

- 1) المشاريع المتعددة السنوات في شتى البلدان أو فئات البلدان والمصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة الخاصة بالبلدان؛
- 2) أنشطة تنمية القدرات المصممة خصيصاً والتي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية على المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي.

يمكن الاطلاع على وثيقة المشروع التأسيسية بخصوص حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد بست لغات على الموقع الإلكتروني الخاص بحساب الأمانة-2: http://www.who.int/foodsafety/areas_work/food-standard/codextrustfund/en/

ويوجد في الوقت الحالي 103 بلداً مؤهلاً وستخضع القائمة للتغيير حال انضمام بلدان جديدة لهيئة الدستور الغذائي.

فيما يلي معايير الإدراج كبلد مؤهل:

- أقل البلدان كفاً؛
- جميع البلدان المنخفضة الدخل؛
- جميع البلدان ذات حالة التنمية البشرية المتدنية والمتوسطة؛
- جميع الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية ذات حالة التنمية البشرية المرتفعة (ولكن باستثناء البلدان ذات حالة الدخل المرتفع).

يحتوي الملحق 1 على البلدان المؤهلة للحصول على دعم في إطار حساب الأمانة-2 حتى تشرين الأول/أكتوبر 2015.
ب- القسم التقني
الأنشطة المنفذة استعداداً لجولة تقديم الطلبات الأولى

أداة تشخيص لتقييم حالة برامج الدستور الغذائي الوطنية

في آب/أغسطس 2015 بدأت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة هيئة الدستور الغذائي وأمانة حساب الأمانة، بدعم من مستشار خارجي، إعداد "أداة التشخيص لتقييم حالة برامج الدستور الغذائي الوطنية". وقد تم وضع اللمسات النهائية على هذه الأداة، والتي يُشار إليها أيضاً باسم "أداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي"، في شباط/فبراير 2016، وتمت إتاحتها لجميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي من خلال خدمة قائمة مراسلات البريد الإلكتروني الخاصة بالدستور الغذائي (Codex-L listserve) وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بحساب أمانة الدستور الغذائي. ويتمثل الغرض من هذه الأداة في توفير إطار للبلدان كي تنفذ تقييماً ذاتياً للحالة الراهنة لبرنامج الدستور الغذائي الوطني.

تتيح هذه الأداة تقييماً للقدرة على التخطيط والمشاركة بفعالية في دورات الدستور الغذائي، وعلى الإداء بإسهامات علمية وتقنية، وعلى استخدام نصوص الدستور الغذائي كأساس للوائح والمعايير الوطنية حسب الاقتضاء، وعلى ضمان أن تصبح الأنشطة المرتبطة بالدستور الغذائي وإدارة البرنامج جزءاً لا يتجزأ من نظام مراقبة سلامة الغذاء. وعند اكتمال النتائج يُمكن استخدامها في تحديد المجالات اللازم تعزيزها وتنمية قدراتها. وفي حين تم استحداث الأداة لمساعدة البلدان المؤهلة للحصول على دعم في إطار حساب الأمانة-2 كي تستخدم هذه الأداة كأساس لإعداد طلبات الدعم وتقديمها إلى حساب أمانة الدستور الغذائي، فإنه يُنظر إليها بوصفها أداة مفيدة بالنسبة لجميع البلدان المهتمة بتقييم مستوى التطور الحالي لأنشطة الدستور الغذائي في البلدان.

يمكن الاطلاع على أداة التشخيص لتقييم حالة برامج الدستور الغذائي الوطنية بخمس لغات على الرابط التالي:
http://www.who.int/foodsafety/areas_work/food-standard/codextrustfund/en/index1.html

المواد الخاصة بالطلبات

تم وضع المواد اللازمة لمساعدة البلدان على إعداد الطلبات وتقديمها إلى حساب أمانة الدستور الغذائي من جانب منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية وأمانة حساب الأمانة في أواخر عام 2015 ومطلع عام 2016. وتتكون هذه المواد الخاصة بالطلبات من الآتي:

- نموذج الطلب لأحاد الطلبات القطرية؛
- نموذج طلب للطلبات الجماعية؛
- مبادئ توجيهية بشأن عملية تقديم الطلبات.

وقد تمت إتاحة هذه المواد كافةً لجميع الدول الأعضاء في الدستور الغذائي من خلال خدمة قائمة مراسلات البريد الإلكتروني الخاصة بالدستور الغذائي (Codex-L listserve) والموقع الإلكتروني الخاص بحساب أمانة الدستور الغذائي في شباط/فبراير 2016.

يمكن الاطلاع على كل هذه المواد بخمس لغات على الرابط التالي:
http://www.who.int/foodsafety/areas_work/foodstandard/codextrustfund/en/index1.html

الأنشطة المتعلقة بتصريف شؤون حساب أمانة الدستور الغذائي

تضم ترتيبات تصريف الشؤون والترتيبات الإدارية الخاصة بحساب أمانة الدستور الغذائي الجديد على النحو المبين في وثيقة المشروع التأسيسية أربع هيئات:

1) *اللجنة التوجيهية* التي تتخذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بالأنشطة الرئيسية لحساب الأمانة كي تتولى تنفيذها أمانة حساب الأمانة، وتتخذ القرارات بشأن تمويل الطلبات، وتناقش القضايا الاستراتيجية وتحيلها عند الضرورة إلى الإدارة العليا لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية للحصول على الإرشادات اللازمة، وتقدم

المعلومات حسب الاقتضاء إلى أعضاء الدستور الغذائي وهيئات الدستور الغذائي ذات الصلة، من خلال أمانة حساب الأمانة.

تم إنشاء اللجنة التوجيهية في كانون الثاني/يناير 2016 وعقدت اجتماعها الأول في 3 شباط/فبراير 2016. وعند كتابة هذه المادة كان قد تم عقد سبعة اجتماعات للجنة التوجيهية. ويمكن الاطلاع على ملاحظات موجزة لجميع الاجتماعات على الرابط:

http://www.who.int/foodsafety/areas_work/food-standard/codextrustfund/en/index2.html

(2) فريق الاستعراض التقني الذي يُقِيم الطلبات التي اجتازت الفرز المبدئي من جانب أمانة حساب الأمانة، ويطبق جدول تقييم الأولويات عند اللزوم، ويقدم توصيات إلى اللجنة التوجيهية بشأن الطلبات التي تُعتبر مُعززة بالقدر الكافي للحصول على دعم، ويرصد حالة التنفيذ الخاصة بمشاريع وأنشطة حساب الأمانة.

تم إنشاء فريق الاستعراض التقني في نيسان/أبريل 2016 تحسباً لتلقي الطلبات من الجولة الأولى. وعقد الفريق اجتماعه التحضيري الأول في 9 أيار/مايو 2016. وبدأ أحاد الأعضاء العمل الخاص بتقييم الطلبات الخاضعة للفرز المسبق من جولة تقديم الطلبات الأولى في 10 أيار/مايو 2016. وتتضمن معايير التقييم ما يلي:

- الأدلة على التعاون بين القطاعات في إعداد الطلب؛
- استخدام النتائج المأخوذة من أداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي من أجل تصميم المشروع وتحديد أساسه المنطقي؛
- أهداف المشروع الواضحة؛
- مخرجات المشروع الواضحة والقابلة للقياس وذات الصلة التي تُعتبر كافية لتحقيق أهداف المشروع؛
- أنشطة المشروع الواضحة والمحددة والقابلة للتحقيق وذات الصلة التي تُعتبر ذات صلة بتحقيق المخرجات؛
- التحديد الواضح للأطر الزمنية والمسؤولية عن إنجاز الأنشطة؛
- تحديد كيفية ضمان استدامة الحاصل بعد انتهاء دعم المشروع؛
- تحديد المخاطر واستراتيجيات تخفيف وطأة المخاطر؛
- ميزانية مفصلة وواقعية ومقبولة متناسبة مع خطة عمل المشروع؛
- تقييم جودة المقترح بوجه عام.

وسيعقد فريق الاستعراض التقني اجتماعاً افتراضياً في حزيران/يونيو 2016 بهدف مناقشة شتى التقييمات والوصول إلى اتفاق بشأن تقييم مشترك للطلبات التي تُعتبر مُعززة بالقدر الكافي للحصول على دعم باستخدام جداول التقييم الموحدة. وإذا تجاوز مجموع الميزانية (العالمية) لجميع الطلبات التي تُعتبر مُعززة 500000 دولار أمريكي (إجمالي المبلغ المقرر في الميزانية من جانب اللجنة التوجيهية من أجل دعم الطلبات في عام 2016)، فسوف يستخدم الفريق جدول تقييم الأولويات (انظر الملحق 2) من أجل تحديد أولويات حصول الطلبات على الدعم. وسوف تُرسل التوصيات بشأن طلبات الحصول على الدعم، إلى جانب نتائج عملية تحديد الأولويات عند اللزوم، إلى أمانة حساب الأمانة الدستور الغذائي في 10 حزيران/يونيو 2016 حتى تتم إحالتها إلى اللجنة التوجيهية للنظر واتخاذ القرار.

(3) الفريق الاستشاري الذي يعمل على مستوى استراتيجي بُغية ضمان أنه يمكن وضع رؤية أصحاب المصلحة الرئيسيين في الاعتبار في العمليات الخاصة بحساب أمانة الدستور الغذائي؛

تم إجراء قرعة في 12 نيسان/أبريل 2016 على هامش اللجنة المعنية بالمبادئ العامة التابعة لهيئة الدستور الغذائي بغرض تعيين البلدان/المنظمات المانحة الثلاثة التي ستعمل في الفريق الاستشاري لمدة عامين. وكانت البلدان التي تم تعيينها بناء على القرعة هي:

الهند (الممثل المانح عن الإقليم الآسيوي التابع لهيئة الدستور الغذائي)؛
الاتحاد الأوروبي (تمثله المفوضية الأوروبية للإقليم الأوروبي التابع لهيئة الدستور الغذائي)؛
كندا (الممثل المانح عن إقليم أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ التابع لهيئة الدستور الغذائي).

وكان أمام البلدان/المنظمات التي تم تعيينها عن طريق القرعة أسبوع واحد لتأكيد عضويتها بالفريق الاستشاري أو رفضها. وقد أكدت كندا والمفوضية الأوروبية عضويتها بينما رفضتها الهند. وفي المناقشات التالية فيما بين المانحين المؤهلين في الإقليم الآسيوي التابع للدستور الغذائي، جاء رد اليابان بالرفض. وتم تعيين ماليزيا بصفتها المانح المؤهل المتبقي وقبلت العضوية.

وكان يجري إنشاء الفريق الاستشاري أثناء كتابة هذه المادة، وسوف يعقد الفريق اجتماعه الأول يوم الأربعاء 22 حزيران/يونيو 2016 في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة بروما.

(4) *أمانة حساب الأمانة المسؤولة عن الإدارة اليومية والوظائف الإدارية المتعلقة بحساب أمانة الدستور الغذائي.*

أجرت أمانة حساب الأمانة تحولاً بسلسلة من حساب الأمانة-1 إلى حساب الأمانة-2، وهي تواصل التأكيد على أن تكفل الإدارة والمهام الإدارية الأداء السلس للبرنامج بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات الجهات التالية والقيام بدور أمين السر فيها: اللجنة التوجيهية، وفريق الاستعراض التقني، والفريق الاستشاري والاجتماعات الأخرى مع أصحاب المصلحة؛ وتولي العلاقات مع المانحين وجمع الأموال والاتصالات وأنشطة الرصد والتقييم والتبليغ.

يُمكن الاطلاع على كامل اختصاصات شتى الهيئات وتشكيلها في وثيقة مشروع حساب الأمانة-2.

أنشطة الاتصال

بدأ الاتصال بشأن طرائق حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد والأهلية في إطاره في الربع الأخير من عام 2015.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2015 تم إبلاغ جميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي بالقائمة الجديدة للبلدان المؤهلة للحصول على دعم من خلال خدمة قائمة مراسلات البريد الإلكتروني الخاصة بالدستور الغذائي (Codex-L listserve).

وفي كانون الثاني/يناير 2016 تم توزيع إعلان على البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي من خلال خدمة قائمة مراسلات البريد الإلكتروني الخاصة بالدستور الغذائي (Codex-L listserve) بجميع اللغات لإبلاغ البلدان بالتركيز الجديد لحساب أمانة الدستور الغذائي، ولإعطاء البلدان معلومات حول كيفية البدء في التحضير لعملية تقديم الطلبات في البلدان.

وقد تم إرسال إعلان مسبق لجميع البلدان المؤهلة في إطار حساب الأمانة-2 في 1 آذار/مارس من خلال نفس الآلية بُغية تنبيه مراكز الاتصال المعنية بالدستور الغذائي في البلدان المؤهلة إلى الافتتاح الوشيك لجولة تقديم الطلبات الأولى. وتلا ذلك الإعلان عن افتتاح جولة تقديم الطلبات الأولى في 9 آذار/مارس 2016 وشمل جميع المعلومات الضرورية لإعداد الطلبات وتقديمها مع وجود روابط لجميع المواد الخاصة بالطلبات.

وقامت أمانة حساب الأمانة بإعداد الأسئلة المتكررة ونشرتها على الموقع الإلكتروني الخاص بحساب الأمانة-2 في نيسان/أبريل 2016. وسوف تتم الإضافة إلى هذه الأسئلة كلما أصبحت الأمانة على علم باحتياجات إضافية للمعلومات. يمكن الاطلاع على الأسئلة المتكررة على:

http://www.who.int/foodsafety/areas_work/food-standard/CTF2-FAQs.pdf?ua=1

ويجري ضمن إطار استراتيجية الاتصالات الخاصة بالدستور الغذائي إعداد مواد خاصة بالهوية المصورة والاتصالات بخصوص حساب أمانة الدستور الغذائي بهدف المساعدة في أنشطة التسويق والدعوة وجمع الأموال. ويجري حالياً وضع اللامسات النهائية على نشرة جمع الأموال وسوف تُتاح باللغة الإنجليزية في الدورة التاسعة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي. وسيلي ذلك إصدار نسخ باللغة الفرنسية واللغة الأسبانية.

وعلى سبيل المتابعة للمناقشات التي دارت في الحوار المالي الأول الخاص بحساب أمانة الدستور الغذائي، فسوف يتم إعداد موضوعات للمناقشة ومذكرات إحاطة إعلامية ونماذج عروض توضيحية ومواد أخرى يمكن استخدامها في تنفيذ أنشطة الدعوة وإنشاء الوعي وجمع الأموال بخصوص حساب أمانة الدستور الغذائي.

جولة تقديم الطلبات الأولى إلى حساب أمانة الدستور الغذائي الجديد - العملية والنتائج

كما توضح وثيقة المشروع التأسيسية، مرفق في الملحق 3 عرض مصور للخطوات الواردة في عملية تقديم الطلبات الخاصة بحساب الأمانة-2.

تم في جولة تقديم الطلبات الأولى تلقي 41 طلباً في النظام الموجود على الإنترنت بحلول الموعد النهائي الموافق 3 أيار/مايو 2016. ومن بين هذه الطلبات أوفى 38 طلباً بمعايير الفرز المسبق التالية:

- تقديم الطلب في الموعد
- تقديم الطلب من جانب مركز الاتصال الرسمي المعني بالدستور الغذائي في البلد أو البلد الرائد (بالنسبة للطلبات الجماعية)
- إعطاء جميع معلومات الاتصال الخاصة بمركز الاتصال المعني بالدستور الغذائي القائم بتقديم الطلب
- تحميل نموذج طلب مستوفى بالكامل وموقع
- تحميل خطة عمل مستوفاة بالكامل وموقعة
- تحميل ميزانية مستوفاة بالكامل
- تحميل الجدولين الموجزين 1/5 و 2/5 من أداة التشخيص

ولم تف البلدان الثلاثة الأخرى بمعايير الفرز المسبق حيث لم يتم تقديم المستندات الإضافية المطلوبة في النظام الموجود على الإنترنت.

وتم إرسال 38 طلباً إلى مستشاري سلامة الغذاء الإقليميين التابعين لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية للتعليق عليها وإتاحتها لفريق الاستعراض التقني كي يقيهما. وفيما يلي التوزيع الإقليمي للطلبات المستوفاة:

- 24 طلباً من الإقليم الأفريقي التابع لهيئة الدستور الغذائي
- 4 طلبات من الإقليم الآسيوي التابع لهيئة الدستور الغذائي (منها طلب جماعي)
- طلبان من الإقليم الأوروبي التابع لهيئة الدستور الغذائي
- طلبان من إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابع لهيئة الدستور الغذائي
- 3 طلبات من إقليم الشرق الأدنى التابع لهيئة الدستور الغذائي
- 3 طلبات من إقليم جنوب غرب المحيط الهادئ التابع لهيئة الدستور الغذائي

وسوف يتم الإعلان عن البلدان/مجموعات البلدان التي نجحت في جولة تقديم الطلبات الأولى في الدورة التاسعة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي.

أنشطة الرصد والتقييم

في شباط/فبراير 2016 استُهلَّ العمل على تطوير إطار رصد وتقييم شامل لحساب أمانة الدستور الغذائي الجديد بهدف دعم التركيز المتجه إلى تحقيق النتائج. يقوم هذا الإطار على أساس أفضل الممارسات في إطار الرصد والتقييم والدروس المستفادة من المنظمات والمؤلفات الأخرى. وهو يستند إلى الخبرات المأخوذة من تطوير وتنفيذ إطار الرصد والتقييم لحساب الأمانة-1 بهدف ضمان الاستمرارية، مع تكييف الإطار في الوقت ذاته بما يناسب تصميم حساب الأمانة-2 والتركيز الجديد على دعم بناء القدرات القطرية وليس دعم المشاركة الفعلية في اجتماعات الدستور الغذائي.

ويجري إعداد مسودة الإطار على مدار العام الأول لتفعيل حساب الأمانة-2. وقبل خوض دورة تقديم طلبات واختيار واحدة على الأقل، والتي تأتي في صميم كيفية عمل حساب الأمانة-2، يوجد قدر كبير من عدم التيقن بشأن عدد الطلبات ونوعها ومحتواها وجودتها، علاوة على عمليات وإجراءات الإدارة الخاصة بالبرنامج واللازمة للاستجابة لذلك الأمر. وبالتالي فسوف تركز أنشطة الرصد في العام الأول من العمليات على الاستفادة من التنفيذ. ويجري وضع مجموعة من الأسئلة الرئيسية التي ستهتدي بها جهود الرصد في العام الأول. وسوف يتم تصميم هذه الأسئلة لاستخلاص الاستفادة مما يلي:

- عملية تقديم الطلبات (طابع الطلبات، جودة الطلبات، فائدة الأدوات الخاصة بتقديم الطلبات، اشتراك منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية في عملية تقديم الطلبات...)
- عملية الاختيار (أداء فريق الاستعراض التقني، المعايير المستخدمة للتقييم، النتائج التي يتم الحصول عليها، القرارات التي تتخذها اللجنة التوجيهية...)

- هياكل تصريف الشؤون (أداء شتى هياكل تصريف الشؤون، النتائج، شفافية العمل...)
- عملية التعاقد والصراف (الأداء، النتائج، مكامن القوة ومواطن الضعف...)
- التمويل (تلقي التمويل الكافي، زيادة مستويات التمويل، زيادة وضوح التمويل...)
- فعالية الاتصال وكفاءة العمل بين ومع حساب أمانة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية على مستوى المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمستوى القطري.

وسوف يتم تنقيح إطار الرصد والتقييم خلال النصف الأول من عام 2017 بحيث يأخذ في الحسبان الخبرات المستقاة من جولة تقديم الطلبات الأولى وتعميم التنفيذ في البلدان/مجموعات البلدان الأولى المقرر دعمها في إطار حساب الأمانة-2. وسيتواصل تنقيح الإطار عندما تنشأ الحاجة حتى يظل الإطار مرعياً لمقتضى الحال وفعالاً وكفؤاً.

مشروع منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية بشأن بيانات استهلاك الغذاء - المسوح ومواءمة البيانات

بدأ في عام 2016 على النحو المخطط له مشروع منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية بهدف إجراء مسح لاستهلاك الغذاء في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبهدف مواءمة البيانات الحالية المأخوذة من بيانات استهلاك الغذاء لدى الأفراد في ميانمار وتايلند والفلبين وإندونيسيا وفيت نام وكمبوديا وسنغافورة وماليزيا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2015 واتباعاً لسياسات وإجراءات الشراء بمنظمة الصحة العالمية، تم إصدار "طلب تقديم عروض" على مستوى العالم لتحديد شركة استشارية خارجية تتولى إدارة المشروع بالنيابة عن منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية. وتمثلت الاختصاصات فيما يلي:

زيادة البيانات المتوافرة الموجودة في قاعدة البيانات الدائمة لاستهلاك الغذاء لدى الأفراد - الإحصاءات الموجزة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية والموجودة في الأداة الخاصة بالبيانات الشاملة لاستهلاك الغذاء لدى الأفراد المأخوذة من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن طريق الآتي:

- 1) إجراء مسح لاستهلاك الغذاء لدى الأفراد في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،
- 2) دعم المؤسسات التي توجد لديها بيانات عن استهلاك الغذاء لدى الأفراد مأخوذة من مسح مجرة مؤخراً في 6-8 بلدان إضافية من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بما يسمح بتزويد منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ببيانات جزئية يتم استخدامها في مجال التغذية وسلامة الغذاء من خلال مواءمة البيانات الحالية بشكل متسق. وسوف يتكون نشاط المواءمة مما يلي:

- أ. تدريب الأفرقة الوطنية لإجراء تصنيف أولي قائم على تبويب الأغذية باستخدام نظام التصنيف العالمي (FoodEx2) الذي استحدثته هيئة سلامة الأغذية الأوروبية؛
- ب. إعداد البيانات بالشكل المطلوب (أنواع متفاوتة، تدوين قياسي، إخفاء الهوية... إلخ) حتى يتسنى إتاحة كل من الإحصاءات الموجزة والبيانات الجزئية على الملأ من خلال الموقعين الإلكترونيين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

وعند اكتمال عملية الشراء في نيسان/أبريل 2016 تم التعاقد مع AETS، وهي شركة فرنسية ذات خبرة في إدارة سلامة الغذاء والصحة العمومية والمشاريع الزراعية، من أجل إدارة المشروع مع توفير الإرشادات التقنية والدعم التقني من أعضاء مكاتب منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ويجري في الوقت الحالي التحضير لبدء الأنشطة في البلدان التسعة كافة، ومن المنتظر بدء الأنشطة خلال الأشهر القادمة.

ج- القسم المالي

التوقعات المالية للفترة 2016-2018

بلغ رصيد الأموال المرحلة إلى عام 2016 ما قيمته 1084131 دولاراً أمريكياً. وتظهر في الجدول 2 أدناه المساهمات التي تم تسجيلها باعتبارها متلقاة في منظمة الصحة العالمية خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 15 أيار/مايو 2016 والمساهمات المتوقعة في الفترة من أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر 2016 (بناء على تعهدات مكتوبة صارمة أو أعمال مكتوبة مستوفاة بخصوص المساهمات).

الجدول 2
المساهمات المتلقاة حتى 15 أيار/مايو 2016 والمساهمات المتوقعة خلال الفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر 2016

فترة الاتفاق	المبلغ المتوقع/المتلقى	المبلغ المتوقع/المتلقى	المانح
	(بالدولار الأمريكي)	(بعملة المساهمة)	
2016	144404	200000 دولار كندي	كندا
2016-2015	51860	51860 دولار أمريكي	اليابان
2027-2016	10000	10000 دولار أمريكي	ماليزيا
تعهد مؤكد لعام 2016	56686	50000 يورو	ألمانيا
	260494		المجموع التقريبي للأموال المتلقاة أو المتوقعة

وسوف يبلغ مجموع الترحيل إلى عام 2016 إلى جانب المساهمات المسجلة والمتوقعة الواردة في الجدول أعلاه حوالي 1317833 دولار أمريكي (بعد خصم تكاليف دعم البرامج).

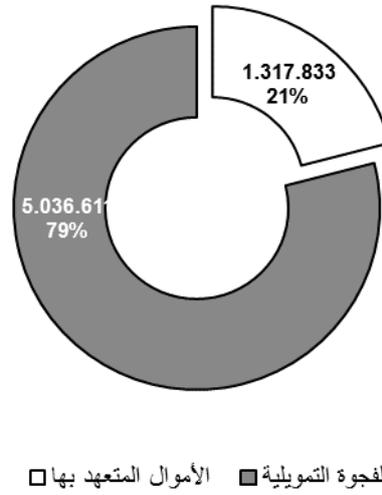
وقد وُضعت الميزانية المؤقتة لحساب أمانة الدستور الغذائي لعام 2016، والتي وافقت عليها اللجنة التوجيهية في اجتماعها الثاني المعقود بالتواصل عن بُعد في 9 شباط/فبراير 2016، بمبلغ 1436513 دولار أمريكي. ويظهر أدناه توزيع النفقات المتوقعة لعام 2016. وقد تخضع النفقات المتوقعة للتعديل كدالة للتمويل المتاح و/أو بناء على قرارات اللجنة التوجيهية بتتقيق بنود الميزانية:

- 500000 دولار أمريكي للدعم المقدم للبلدان/مجموعات البلدان التي نجحت طلباتها في جولة تقديم الطلبات الأولى.
- 13513 دولار أمريكي لتكاليف الموظفين بأمانة حساب الأمانة (بما في ذلك موظف تقني إضافي لمدة 6 أشهر).
- 5000 دولار أمريكي لتغطية تكاليف نشر مقال لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية عن نتائج السموم الفطرية في مشروع السرغوم في جريدة مفتوحة المصدر.
- 150000 دولار أمريكي لدعم الأنشطة الأولى المنفذة في إطار مشروع منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية المعني بمسوح استهلاك الغذاء.
- 53000 دولار أمريكي لدعم التكاليف الإدارية لأمانة حساب الأمانة وعقود الاستشارات الخاصة بالمساعدة القصيرة الأجل في أنشطة معينة.
- 100000 دولار أمريكي لدعم المساعدة التقنية المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية إلى البلدان المؤهلة في إطار حساب الأمانة و/أو البلدان التي نجحت طلباتها في جولة تقديم الطلبات الأولى.
- 15000 دولار أمريكي لتغطية التكاليف المرتبطة بأنشطة الرصد والتقييم الخاصة بحساب أمانة الدستور الغذائي، بما في ذلك تصميم وتطوير إطار الرصد والتقييم.

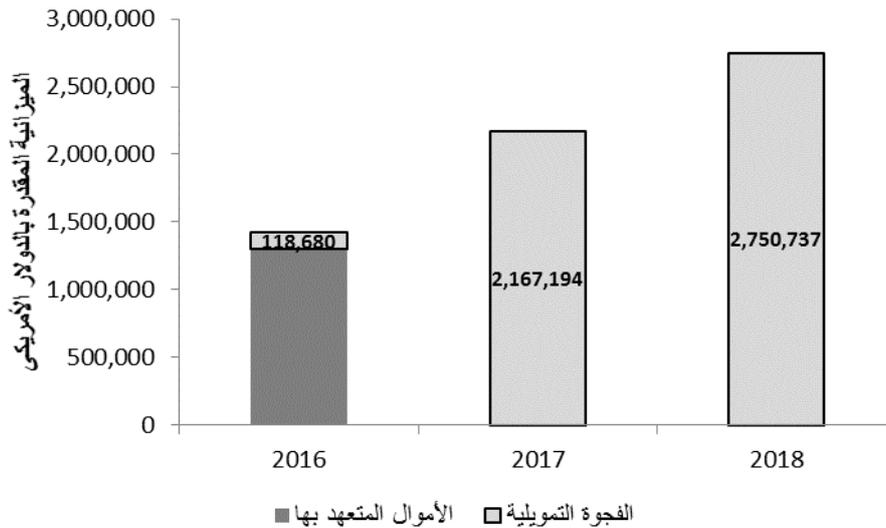
وينبغي ملاحظة أن المشاركة مع البلدان/مجموعات من البلدان التي حققت النجاح في الجولة الأولى من الطلبات يتضمن دعماً على مدى سنوات عدة. وينبغي أن يكون لحساب أمانة هيئة الدستور الغذائي رؤية بشأن مساهمات ما بعد عام 2016 لضمان توافر التمويل لجميع النشاطات التي سُدّعم عن طريق حساب أمانة هيئة الدستور الغذائي، وذلك بالإضافة إلى الموظفين اللازمين لتعزيز أمانة هيئة الدستور الغذائي تقنياً.

الفجوة التمويلية المُحدثة التي تبين الحالة حتى يوم 15 أيار/مايو 2016 مُبيّنة أدناه.

المجموع التقديري المطلوب 2016-2018
(6354444 دولاراً أمريكياً)



حساب أمانة الدستور الغذائي - الفجوة التمويلية السنوية (2016-2018)



أنشطة جمع الأموال

وكانت العلاقات مع المانحين وجمع الأموال من مجالات الأنشطة الكثيفة في الأشهر الخمسة الأولى لوجود حساب الأمانة-2. حيث تم الاتصال بشكل فردي بجميع المانحين السابقين والحاليين لإبراز أهمية الاستمرار في دعم حساب الأمانة وذلك لزيادة المساهمات من أجل تلبية احتياجات الموارد الجديدة. وتم إجراء العديد من الاتصالات مع مانحين جُدد محتملين للحصول على اهتمامهم بدعم حساب الأمانة.

وبناءً على الزخم الذي وفره الحدث الخاص بـ "دعوة للعمل" الذي أُقيم في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، فقد قامت منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وأمانة هيئة الدستور الغذائي، وأمانة حساب الأمانة بتنظيم أول حوار تمويلي لحساب أمانة الدستور الغذائي وذلك في 12 نيسان/أبريل 2016 على هامش اللجنة المعنية بالمبادئ العامة التابعة لهيئة الدستور الغذائي المنعقدة في باريس.

حضر الحوار التمويلي أكثر من 45 بلداً ومنظمة. وتمثلت أهدافه في الآتي:

- 1) إبراز الفجوة التمويلية الحالية التي تواجه حساب أمانة الدستور الغذائي وعواقب دخول المرحلة التشغيلية لحساب الأمانة-2 في حيز التنفيذ (على سبيل المثال: توفير الدعم للطلبات الناجحة في البلدان/مجموعات البلدان).
- 2) تبادل المعلومات مع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي حول كيفية زيادة سبل توقع التمويل وضمان استدامته على مدى أطر زمنية تتراوح من 3 إلى 5 سنوات.

تم عرض الفجوة التمويلية التي تواجه حساب أمانة الدستور الغذائي للفترة 2016-2018، وتم تسليط الضوء على المخاطر والعواقب الناجمة عن عدم ملء هذه الفجوة التمويلية. واشتركت البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي في حوار بشأن القضايا الأساسية والتي تضمنت ما يلي:

- ما هي الحجج الأساسية التي يمكن استخدامها مع مختلف القطاعات لضمان توفير الدعم لحساب أمانة الدستور الغذائي؟
- كيف يمكن زيادة مبالغ المساهمات المقدمة؟
- كيف يمكن زيادة الرؤية التمويلية على مدى إطار زمني من 3 إلى 5 سنوات من خلال تعدد المساهمات السنوية؟
- كيف يمكن توسيع قاعدة المانحين؟

وفي الدورة الأخيرة، قام المشاركون بتعيين بعض الإجراءات الأساسية التي يمكن اتخاذها في الشهور القادمة لضمان توفير التمويل لحساب الأمانة. وسيتم نشر التقرير الكامل للحوار التمويلي قريباً على الموقع الإلكتروني لحساب أمانة الدستور الغذائي. ويتضمن القسم المالي لهذا التقرير معلومات عن الفجوة التمويلية.

الملحق 1

حساب أمانة الدستور الغذائي -2، الجدول الخاص بالبلدان المؤهلة

القائمة المؤقتة للبلدان المؤهلة للحصول على دعم من حساب الأمانة-2 (حتى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2015)

103 بلداً مؤهلاً حالياً، عرضة للتغيير بأعضاء جدد في الدستور الغذائي

تشمل جميع البلدان ذات منسوب التنمية البشرية المتدني والمتوسط HDI، والدول الأخرى النامية الجزرية الصغيرة SIDS المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل، والبلدان النامية غير الساحلية LLDCs ذات منسوب التنمية البشرية المرتفع

يُشار إلى أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل بالخط الغامق

إقليم هيئة الدستور الغذائي					
أفريقيا (49)	آسيا (14)	أوروبا (9)	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (16)	الشرق الأدنى (5)	جنوب غرب المحيط الهادئ (10)
أنغولا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، كابو فيردى، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، غينيا الاستوائية، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا-بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سوازيلند، توغو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زيمبابوي	أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الهند، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، منغوليا، ميانمار، نيبال، باكستان، الفلبين، فييت نام	أرمينيا، أذربيجان، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان	بليز، بوليفيا، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غوايانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، نيكاراغوا، باراغواي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجرينادين، سورينام	مصر، العراق، السودان، الجمهورية العربية السورية، اليمن	جزر كوك، فيجي، كيريباتي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، فانواتو

مختصرات:	مصادر المعلومات:
LDC - أقل البلدان نمواً	لحالة التنمية البشرية - http://hdr.undp.org/en/content/table-1-human-development-index-and-its-components
LIC - بلد منخفض الدخل	لحالة الإيرادات - http://data.worldbank.org/about/country-and-lending-groups
HDI - منسوب التنمية البشرية	لقوائم SIDS و LLDCs - http://unohrrls.org/about-sids/country-profiles/ و http://unohrrls.org/about-llcds/country-profiles/
SIDS - دولة نامية جزرية صغيرة	لقوائم LDC - http://unctad.org/en/Pages/ALDC/Least%20Developed%20Countries/UN-list-of-Least-Developed-Countries.aspx
LLDC - بلد نام غير ساحلي	

الملحق 2

جدول تقييم الأولويات

الأساس المنطقي	0	1+	3+	5+	
ينبغي إعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً	لا	طلب جماعي مشترك (أقل البلدان نمواً وبلدان أخرى لا تعتبر من البلدان الأقل نمواً)		نعم	حالة أقل البلدان نمواً
لم يتم بعد تطوير هياكل الدستور الغذائي الوطنية لأعضاء الدستور الغذائي الصغار	10 سنوات أو أكثر منذ الانضمام	من 5 إلى 10 سنوات منذ الانضمام	أقل من خمس سنوات منذ الانضمام		عضوية الدستور الغذائي (بالنسبة للطلب الجماعي، متوسط أصغر عضوين)
يشجع الطلب الجماعي على الوصل الشبكي ويوفر الموارد من خلال الأنشطة المشتركة	بلد واحد	بلدان	3 بلدان	4 بلدان أو أكثر	طلب جماعي
هيكّل الدستور الغذائي الوطني له تكلفة ثابتة بغض النظر عن حجم البلد	5 ملايين ساكن أو أكثر	من 1 إلى 5 ملايين ساكن	مليون ساكن أو أقل		السكان (بالنسبة للطلبات الجماعية، متوسط أكبر عضوين)
ينبغي تجنب الدعم المتداخل، من أجل الارتقاء بمستوى الإنصاف.	نعم	لا			أي دعم آخر بشأن الدستور الغذائي تم الحصول عليه عن طريق منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة الصحة العالمية في الخمس سنوات الأخيرة

الملحق 3

خطوات عملية تقديم الطلبات

